

محاسبة سوريا واجب اغتصابي

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

للمرة الأولى منذ هيمنة الشقيقة على وطننا سنة ١٩٧٦، فقد النظام السوري اتزان به بشكل لافت وأصيب بحالة رعب حادة بسبب خوفه من احتمال إقرار "قانون محاسبة سوريا" المعروض حالياً على مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين.

فقدان الاتزان هذا ظهر على الساحة اللبنانية من خلال حملة منظمة من الاتهامات والتحديات والتهديدات الغوغائية استهدفت اللبنانيين السيايين وقادتهم. رأس حربة هذه الحملة تجمعات هجينة طائفية موتورة تم جمعها "فرمانياً" على عجل، ودُعِّمت بأصوات صنوج الشتامين المأجورين "القنديلين"، ومن ثم استلحقت بهرطقات قضائية "عضومية" تجيز ملاحقة كل من يعارض هيمنة الشقيقة، أو يهاجم الحكم اللخودي، أو يُسوِّق لمشروع قانون محاسبة سوريا، أو يجتمع مع أي شخصية يهودية كانت أم غير يهودية تعارض سوريا، وتؤيد إسرائيل. والويل لمن يدلي بأي تصريح يغضب الشقيقة ومخابراتها.

فعلت الحملة هذه فعلها مع بعض ضعاف النفوس وقليلي الإيمان. فطأطأت رؤوس كثيرة، كما قام عدد لا يستهان به من المترلفين والوصوليين بتعفير جباههم على أعتاب الوالي مستغفرين، نادمين، في حين استُصرحت قيادات طروادية مهاجمة مؤيدي المشروع ومتهمة إياهم بالعمالة. لقد غاب عن حكام الشقيقة الغارقين في نعم وخيرات لبنان منذ ٢٧ سنة أن في الولايات المتحدة ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف المليون أميركي - لبناني، وان هؤلاء يطالبون من خلال "مشروع قانون محاسبة سوريا" حماية وطنهم الأم، ورفع الظلم عن أهلهم، وهذا حق من حقوقهم يصونها القانون الأميركي وتجيزها لهم كافة الشرائع الدولية والحقوقية.

تتفهم القوى الاغترابية السيادية وضع بعض السياسيين والفاعليات الوطنية داخل الوطن المحتل، كونهم يعيشون تحت رحمة قوى الشر ويتعرضون لأبشع أساليب الاضطهاد والتكيل، وبالتالي لا تطلب منهم الانتحار، ولكن في الوقت عينه لا يجب أن ينفخ أي منهم في الأبواق "القنديلية"، يطبل للقضاء العضومي، أو يتخذ مواقف معادية للناشطين في الاغتراب. لهؤلاء نقول: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب. وهنا نلقت إلى محاولات البعض تصوير موقف غبطة البطريرك صفير على أنه ضد مشروع محاسبة سوريا والتلطي وراءه، كما يحاول البعض الآخر تزوير مواقف العماد ميشال عون من بكركي وسيدها.

الواقع أن أهل الحكم قد قرأوا من موقف البطريرك صفير حول مشروع المحاسبة ما يناسبهم فقط. قال غبطته: "لا نريد محاسبتها (سوريا) ولا نريد أي أذى لها. إن هذا المشروع لا يعيننا كلبانيين، بل هو مشروع أميركي يعني الأميركيين فقط. وإذا كان من محاسبة أميركية لسوريا فليس للبنانيين أن يتدخلوا، كما لا يجوز استخدام القضاء اللبناني لغايات سياسية، وتوجيه تهمة العمالة لكل من ينتقد العلاقات اللبنانية السورية في شكلها الحالي. أن تهمة العمالة لإسرائيل باتت توجه إلى كل من ينتقد الوضع القائم وما فيه من شواذات. أن كل بلد يحاول القضاء على المعارضة فيه يكون قد قضى على نفسه".

غبطته محق برفض أن يتدخل اللبناني في شؤون دولة أخرى، كون مشروع المحاسبة شأن أميركي داخلي يناقشه حالياً ممثلو الشعب الأميركي في مجلسي النواب والشيوخ. وغبطته محق أيضاً بقوله أن المشروع أميركي ويعني الأميركيين فقط. نعم إنه مشروع يعني الأميركيين فقط، ولكن، هل غاب عن العاملين على "سورنة وبعثة" لبنان أن في أميركا ثلاثة ملايين ونصف المليون أميركي - لبناني؟ إن هؤلاء يطالبون ممثلهم بمحاسبة سوريا التي تحتل وطنهم الأم وتتكلم بأحراره، وهذا حق من حقوقهم. من هنا، فإن البطريرك ليس ضد المشروع، ولكن ضد تدخل اللبنانيين بشؤون بلد آخر. أما الأميركيين - اللبنانيين فبتأييدهم المشروع يمارسون حقهم الشرعي في بلد يحملون جنسيته ويشاركون في تدبير شؤونه، وكلام غبطته في هذا الشأن واضح جداً. أما موقف العماد عون من غبطة البطريرك ومن السیاديين المقيمين في لبنان فقد وضحه بحديث له مع جريدة الشرق الأوسط (٢٧/٩/٢٠٠٢) بقوله: "وبالنسبة لغبطة البطريرك صفير فهو أيضاً يسعى لخلص لبنان واستعادة سيادته واستقلاله وأنا أقف إلى جانبه في هذا الأمر. لكن يحدث في بعض الأحيان أن يظهر شيء من التميز في الأسلوب بيني وبينه. وهذا طبيعي ويتعلق بتجربة كل منا في العمل الديمقراطي الحر. وأما الآخرون فلا أرضى بتهميشهم ابداً، لكنهم منعوهم من الكلام ووضعهم إلى جانب سورية ولا اعتقد أن هذا أمر طبيعي، لأنهم حادوا عنا تحت التهيب والتهديد". يبقى أن الاغتراب وهو ضمير الأمة اللبنانية، وصوت اللبنانيين الأحرار الصارخ في كافة أرجاء المعمورة، لن يستكين قبل تحرير الوطن الأم وعودة السلام إلى ربوعه. من أجل هذا سيلجأ لكل السبل السلمية المشروعة، وفي مقدمها "مشروع قانون محاسبة سوريا"، والقرار الدولي رقم ٥٢٠، كما أنه لن تثنيه الاستتابات العضومية الهرطقية، ولا عواء الثعالب القنديلية، ومن له أذنان صاغيتان فليسمع.

(ارسل تعليقك إلى الكاتب على العنوان التالي phoenicia@hotmail.com)